أهمية الصوت اللغوي في الدراسات الصرفية والنحوية

The importance of the linguistic sound in the morphological and grammatical studies

د(ة). فاطمة عويمر

جامعة يحيى فارس بالمدية– الجزائر

الملخص:

إنَّ من سمات اللغة العربية حدوث تداخلات وتفاعلات بين مستوياتها: المستوى الصوتي والمستوى الصرفي والمستوى النحوي، وهذا لأنَّ النظام الذي يحكم بنية العربية هو بناء متكامل؛ إذْ لا يمكن الفصل بين وظائف الوحدات اللغوية، سواء كانت وحدات صوتية أو صرفية أو تركيبية، فثمة العديد من الظواهر اللغوية التي تحدث على مستوى الأصوات، وتترك أثرها على بنية المفردة، وعلى الجملة من حيث دلالاتها وما يعتري أواخرها من تغيرات إعرابية.

وسنركز في هذه الورقة البحثية على بعض الظواهر الصرفية والنحوية التي تفسَّر وفق علم الأصوات؛ حتى نبين مدى التداخل بين مستويات اللغة، وكيف أنَّ علم الأصوات يخدم علمي الصرف والنحو.

الكلمات المفتاحية: الصوت اللغوي، المستوى الصرفي، المستوى النحوي، التغيرات الصرفية، الظواهر النحوية الصوتية.

Abstract:

One of the features of the Arabic language is the occurrence of overlaps and interactions between its levels: the phonetic, morphological and grammatical levels, because the system that governs the structure of Arabic is an integrated structure. The functions of linguistic units,

whether they are phonetic, morphological or compositional units, cannot be separated. There are many linguistic phenomena that occur at the level of sounds and have an impact on the structure of the sentence in terms of its connotations and the changes in the expression.

In this research paper, we will focus on some of the morphological and grammatical phenomena that are interpreted according to phonology, to show the extent of the overlap between language levels, and how phonology serves morphology and grammar.

Keywords: Linguistic sound, morphological level, grammatical level, morphological changes, phonetic grammatical phenomena.

مقدمة:

يهتم علم الصرف بأحوال أبنية الكلمة المختلفة التي ترد لمعان مختلفة، وتتحقق عن طريق الاشتقاق كاسم الفاعل واسم المفعول والتصغير والتكسير... وما يطرأ على ذوات الكلمات من تغييرات كالزيادة والحذف والإبدال والإدغام والإسكان، وعلم الصرف يعتمد في أغلب مباحثه على قاعدة أساسية، وهي ما يقدمه له علم الأصوات من نتائج وحقائق ترتبط بطبيعة الأصوات وصفاتها وتنوعاتها وعلاقاتها من حيث تقاربها وتباعدها في الصفات والمخارج، فإذا نظرنا مثلا إلى تقسيم الكلمة بحسب الصحة والإعلال أو بحسب التجرد والزيادة، فإننا ندرك أنَّ الأساس الذي يقوم عليه هذا التقسيم هو أساس صوتي بحت، ولو نظرنا في التحويلات التي تخضع لها المفردة من إعلال وإبدال وحذف وزيادة لوجدنا أنها نتيجة تأثيرات صوتية، فكل تغيير صرفي هو في الحقيقة تغيير صوتي يجنح إلى الاقتصاد في الجهد عند النطق، وقد تفطن النحاة القدامى إلى وجود صلة وثيقة بين المستويين الصوتي والصرفي، ولذلك كانوا يقدمون أبواب الإدغام والإبدال بالحديث عن مخارج الأصوات وصفاتها، كما فعل سيبويه والمبرد ومن تابعهما من النحويين[1].

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1402هـ/1982م، 431/4 وما بعدها، وأبو العباس المبرد، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1415هـ/1994م، 328/1 وما بعدها.

ولا يتوقف دور الصوت وأهميته عند فهم الآليات والقوانين التي تضبط المفردة، بل يمتدُّ تأثيره إلى الجملة التي هي من مباحث علم النحو، فثمة الكثير من الظواهر الإعرابية التي يمكن تفسيرها في ضوء علم الأصوات، مثل الإعراب التقديري، ومنع التقاء الساكنين، والمجاورة.

1- أهمية الصوت في تحديد بنية الكلمة:

قد تتخذ الكلمة العربية شكلين: شكلا مفترضا في أصل الوضع، وشكلا متحققا في الاستعمال اللغوي، فالكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها، وما يطرأ عليها من تغييرات يكون للصوت الأثر المباشر في إحداثها، ونقصد بأصل وضع الكلمة تلك الصورة المجردة والمتصورة في النظام اللغوي الباطن والمضمر في عقل المتكلم العربي، وهذه الصورة المجردة قد تخرج للاستعمال من غير أن يطرأ عليها أي تغيير إذا لم يكن هناك داعٍ لذلك، وقد تخرج مغيَّرة عن أصل وضعها، والسبب الأساسي في هذا العدول هو الاقتصاد في جهد المتكلم الذي يقوم على مبدئي الاستخفاف والاستثقال، وهذان المبدآن تحكمهما قواعد تصريفية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأداء الصوتي، كقواعد الإدغام والإعلال والإبدال والحذف[1].

[1] ينظر: تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1420هـ/2000م، ص 127-128.

1-1- الإدغام:

الإدغام ظاهرة صوتية تحدث بسبب تجاور الأصوات المتماثلة أو المتقاربة من حيث الصفات والمخارج، وقد اعتبره النحاة القدماء عملية إدخال حرف ساكن في حرف متحرك، بحيث لا تفصل بينهما أية حركة أو وقف، فيصيران بتداخلهما حرفا واحدا، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة[1]، وهذا التحديد يعد ناقصا، لكونه يهمل التغيرات الأخرى المصاحبة لعملية إدخال الساكن في المتحرك، وأكثر التعريفات دقة هو ما نصَّ عليه ابن جني فقد عرَّف الإدغام بكونه «تقريب صوت من صوت»[2]؛ والتعبير بلفظ تقريب الصوت تعبير دقيق؛ لأنَّ الإدغام قد يكون مباشرا بين حرفين متماثلين كما في لفظي: "رِدَّة" و"شِدَّة"، فهما على وزن "فِعْلة" وأصلهما "شِدْدَة" و"رِدْدَة"، فوجب الإدغام فيهما من غير أن يُحتاج إلى عملية تقريب الصوتين، وقد يحصل الإدغام بعد عملية حذف حركة، أو إبدال حرف مكان آخر ليصير بعد إبداله أقرب إلى الحرف المدغَم فيه، وهذا ما قصده ابن جني بتقريب الصوت.

[1] المبرد، المقتضب، 333/1، وأبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 405/3.

[2] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، دط، دتا، 139/2.

والإدغام عند المحدثين يُدرج ضمن المماثلة الصوتية، وهو يقابل المماثلة التامة أو الكاملة، حيث يتأثر الصوت الأول بالثاني ويفنى فيه فناءً تاما[1]، سواءً أكان الحرفان المدغمان متماثلين أم متقاربين، وسواء كان ذلك في كلمة واحدة أم في كلمتين، والذي يهمنا في هذا الموضع الإدغام الذي يحصل بين حرفين في كلمة واحدة وما يترتب على ذلك من تغييرات على هيئة الكلمة.

والسبب الصوتي الداعي إلى الإدغام هو التخفيف، والهروب من الثقل، وسنبيِّن ذلك من خلال ذكر بعض الأمثلة، فمن ذلك الفعل الثلاثي على وزن "فَعَلَ" نحو: مدَّ ومرَّ ومسَّ، فالفعل "مدَّ" أصله "مدَدَ" وقد اجتمع فيه حرفان متماثلان ومتحركان، فحصل ثقل بسبب توالي الحرفين مع الفصل بينهما بحركة الحرف الأول وهي الفتحة، واللسان في هذه الحالة يُزايِل حرف الدال إلى موضع الحركة، ثم يعود إليه مرة ثانية[2]، ولتجنب هذا الثقل يحصل تغيير في بنية الفعل؛ حيث تُحذف حركة المتحرك الأول فيصير ساكنا، أي: "مدْدَ"، وبزوال الحركة التي كانت حاجزة بين الدالين تزول الوقفة التي كانت على الدال الأولى، وبذلك يتم تقريبها من الدال الثانية، وإيصالها إليها حتى يحصل الإدغام التام من دون فاصل أو وقف[3]، وقد نتج عن هذه العملية التحويلية أثر صوتي والمتمثل في نطق

---

[1] ينظر: عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة الحديث، منشورات جامعة مؤتة، ط1، 1413هـ/1993م، ص 182، وينظر: خليل إبراهيم عطية في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ، بغداد، 1983م، ص 70-71

[2] ينظر: المبرد، المقتضب، 334/1.

[3] ينظر: ابن جني، الخصائص، 140/2.

صامت طويل أو مضعَّف، وأثر صرفي يتمثل في حذف حركة الحرف وتقليص عدد المقاطع في بنية الفعل.

وقد يؤدي الإدغام إلى خلق بنيتين متماثلتين من حيث الظاهر، إلا أنهما في أصل الوضع بنيتان مختلفتان، ولا يفرِّق بينهما إلا السياق، كما في قولنا: "مشتدٌّ"، فهذه الكلمة اسم فاعل على وزن "مفتعِل"، وأصلها "مشتدِد"، وهي أيضا اسم مفعول على وزن "مفتعَل"، وأصلها "مشتدَد"، وعملية حذف حركة الدال في صيغة اسم الفاعل "مشتدِد"، وحذف الحركة في صيغة اسم المفعول "مشتدَد" من أجل تقريب الإدغام هي التي أنتجت لنا بنية مشتركة بين صيغتين صرفيتين، وهكذا أسهم الإدغام في إنتاج كلمتين متضادتين تشتركان في بنية صرفية واحدة.

وقد يصاحب عملية الإدغام عملية تحويلية أخرى، حين يكون الحرفان متقاربين مخرجا، كما في الكلمات (امَّاز وامَّحى و ادَّكر، واصَّبر) التي أصلها: (انماز، وانمحى، و اذدكر، واصطبر)، فحتى يصير الإدغام ممكنا لابد من تقريب الصوت الأول من الثاني عن طريق إبداله من جنس الثاني[1]، وذلك على النحو التالي:

أصل كلمة "امَّاز" هو "انماز" على وزن انفعل، وحتى يتحقق التخفيف، ويبذل جهد أقل في النطق قُرِّبت النون من الميم لوجود علاقة صوتية بينهما، وهي

[1] المرجع السابق، 140/2.

اشتراكهما في صفة الغنَّة[1]، حيث قلبت النون ميما فصار الفعل: "امْمَاز"، ثم حصل الإدغام بين الميمين، والأمر نفسه بالنسبة إلى كلمة "امَّحى"، وأمَّا "ادَّكر" فأصله "اذتكر" قلبت التاء دالا لوقوع الذال قبلها، ثم أدغمت الذال في الدال لاشتراكهما في صفة الجهر.

ومن التغيرات الصرفية التي قد تصاحب عملية الإدغام الحذفُ والزيادة، كما في كلمة "اثَّاقل"، فالأصل فيها "تثاقل"، ولكي يتحقق الإدغام بين التاء والثاء لاشتراكهما في صفة الهمس حُذفت حركة التاء لتصير "تْثاقل"، ثم أدغمت التاء في الثاء لتصير الكلمة "ثَّاقل"، ولأنَّ الساكن لا يُبتدأ به احتيج إلى زيادة همزة الوصل للتمكن من النطق بالساكن، فصارت الكلمة "اثَّاقل"[2].

1-2- الإعلال:

الإعلال ظاهرة صرفية خصَّها النحويون بالتغييرات التي تطرأ على حروف العلة وهي الألف والواو والياء، إما بالقلب أو الحذف أو النقل[3]، والواو والياء صوتان يتخذان عند النطق بهما شكلين: الشكل الأول باعتبارهما صوتين صامتين

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب، 434/4، وأبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ/1993م، 422/2.

[2] أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط2، 1405هـ/1985م، 214/2.

[3] ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م، ص 279.

منطوقين كالواو في نحو "وَلد" والياء في نحو "يَوم" و"يترك"، وفي هذه الحالة يطلق عليهما حرفا علة، والشكل الثاني باعتبارهما حركتين طويلتين أو صائتين طويلين، وفي هذه الحالة يطلق عليها حرفا مد، كالياء في "القاضي" و"يميل" و"يرمي"، والواو في "أدعو" و"يطول" و"يسمو"[1]، وأمَّا الألف فلا تكون صامتا على الإطلاق، وإنما هي صائت طويل أو حركة طويلة تعادل ضعف الفتحة القصيرة، سواء وقعت وسط الكلمة نحو "قال" و"باع"، أو في آخرها نحو "يسعى" و"يرضى"[2].

وأصوات العلة من أكثر الأصوات تعرضا للتغيير، وسبب تغييرها هو «طلب الخفة... بحيث لا تحتمل أدنى ثقل، وأيضا لكثرتها في الكلام ... وكل كثير مستثقل وإن خفَّ»[3].

أولا- الإعلال بالقلب:

الإعلال بالقلب هو قلب حرفِ العلة حرفَ علة آخر أو قلبُه همزة، وهو يتخذ أشكالا وصورا متعددة، تحكمها قوانين صرفية مطردة، وهذه القوانين هي في

[1] كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، دط، 2000م، ص 164، وينظر: عبد المقصود محمد، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، 1427هـ/2006م، ص 225-226.

[2] ينظر: عبد المقصود محمد، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 230.

[3] رضي الدين الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ/1982م، 68/3.

الواقع نتيجة لأسباب صوتية، وسنقف عند بعض الحالات لتوضيح التداخل الحاصل بين التغيير الصوتي والتغيير الصرفي.

من ذلك قلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا وكان قبلهما فتحة، سواء كانتا في وسط الكلمة نحو: "قال" و"باع" و"بان"... أو كانتا في آخر الكلمة نحو: "عصا" و"رحى" و"رمى" و"سما"... والأصل في هذه الكلمات هو "قَوَل، وبيَع، وبيَن، وعصَو، ورحَي، ورمَي، وسمَو"، والسبب الذي نتج عنه قلب الواو والياء ألفا هو استثقال الحركة عليها، مع توفر سبب آخر يهيئ لها التخفيف، وهو وجود مناسبة صوتية بين الفتحة التي قبلها والألف[1].

ولابد من الإشارة إلى أنَّ قلب الواو والياء ألفا قد يمتنع مع توفر قانون تحقق القلب وهو تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما، وذلك إذا طرأ سبب آخر أقوى من هذه العلة وهو أمن اللبس، كما في قولنا: "قضَيا"، ومشَيا"، و"سعَيا" و"سموا" و"دعَوا"، إذْ لو قلبت الواو والياء في هذه الأفعال لأدى إلى اجتماع ساكنين وهما الألف المنقلبة وألف الاثنين، وهذا يوجب حذف إحداهما، وسيترتب على ذلك التباس فعل الاثنين بفعل الواحد[2]، وهذا يؤكد أنَّ كلَّ تغيير صوتي في بنية المفردة العربية يجب أن يكون خاضعا لقانون أمن اللبس، وتحقق الدلالة المرتبطة بتلك المفردة.

[1] المرجع السابق، 95/3.

[2] ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 667/2-668.

ومن صور القلب قلب الواو والياء همزة في بعض المواضع، تبعا لقوانين صرفية، منها وقوعهما طرفين بعد ألف مد زائدة، نحو: "كساء" و"بناء"، وأصلهما: "كساو" و"بناي"، وقد فسَّر الدكتور عبد الصبور شاهين قلب الواو والياء في نحو "كساو" و"بناي" بأنَّه هروب من الوقف على مقطع مفتوح؛ وتمكين للوقف على مقطع صامت مقفل وهو الهمزة[1].

ومن حالات القلب أيضا قلب الواو ياء لمناسبة الكسرة التي قبلها، كما في قولنا "ميعاد" و"ميزان" و"إيعاز"، وأصلها "موعاد" وموزان" و"إوعاز"، وقلبها ياء في قولنا "السامي" والعالي" و"الداعي" وأصلها "السامِو" و"العالو" و"الداعو"؛ لأنها مشتقة من الأفعال: "سمو" و"علو" و"دعو"، وسبب القلب صوتي وهو الانسجام والتناسب بين الياء والكسرة، وكذلك قلب الهمزة ياء كما في قولنا: "إيمان" وأصلها "إئمان" حيث قلبت الهمزة ياء لمناسبة الكسرة التي قبلها.

ثانيا- الإعلال بالنقل: أو الإسكان:

وهو نقل حركة حرف العلة إلى الحرف الصحيح الساكن قبله[2]، وذلك كقولك "يقُوم" ويسِير" وأصلهما: "يقْوُم" ويسْيِر"؛ فلمَّا تحرَّكت الواو والياء وأسكِن الحرف الذي قبلهما، نقلت حركتهما إليه، والسبب الذي دعا إلى هذا التغيير في رأي النحويين هو أنَّ الحرف الصحيح أقدرُ على تحمُّل الحركة، فلما كانت الحركة ثقيلة

[1] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، 1400هـ/1980م، ص 17.

[2] ينظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الشافية، 144/3.

على الواو والياء انتقلت إلى الحرف الصحيح، ليخف بذلك الثقل[1]، والإعلال في هذا الحالة لا يمسُّ الصوامت وإنما يمس الصوائت أو الحركات، وقد حاول الدكتور عبد الصبور شاهين تقديم تفسير صوتي متكلَّف، فقال بأنَّ الواو تسقط في قولنا "يقوم" لكراهة اجتماعها مع الضمة، وبسقوط الواو تبقى الضمة وحدها فيختل الوزن والإيقاع، فيعوَّض ذلك الاختلافُ بطول الضمة فتصير "يقوم"، والأمر نفسه بالنسبة لكلمة "يبيع" حيث تحذف الياء لكراهة نطقها مكسورة، فتبقى الكسرة وحدها فيعوض حذف الياء بإطالة الكسرة[2]، وهذا التفسير متعسف؛ لأنه لا يوجد سبب يدعو إلى حذف الواو والياء، في حين أنَّ السبب الداعي إلى حذف حركة الواو والياء موجود وهو استثقال الحركات عليهما.

وقد يترتب عن عملية النقل تغيير آخر كالقلب، فمن القلب قولك: "ينام" وأصل الفعل "ينْوَم" حيث تمَّ نقل حركة الواو إلى النون الساكنة، فصار "ينَوْم"، وقد تهيَّأ سبب صوتي لقلب الواو ألفا، وهو انفتاح ما قبلها فصار الفعل "ينام"، ومن ذلك قولنا: "مُقيم" وأصلها "مقْوِم" على وزن "مفعِل" من أقام الذي على وزن أفعل، حيث انتقلت كسرة الياء إلى القاف قبلها، فصارت: "مقِوْم"، ثم قلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة التي قبلها.

[1] ينظر: موفق الدين بن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ/1973م، ص 447-448.

[2] ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 198.

وقد يترتب عن النقل حصول الحذف في بنية الكلمة، كقولنا: "مقُول" و"مبيع"، فأمَّا مقْوول فقد وقع فيها نقل حركة الواو إلى القاف، فصارت "مقُوْوْل"، فاجتمع ساكنان، فحذفت الواو الثانية لأنها زائدة، وهو قول سيبويه، وأمَّا في قولنا: "مبْيوع" فقد انتقلت حركة الياء إلى الباء الساكنة، فصارت "مبُيْوع"، فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لزيادتها ولأصالة الياء، فصارت الكلمة "مبُيع"، ثم كسرت ضمة الباء لمناسبة الياء التي بعدها.

ثالثا-الإعلال بالحذف:

الحذف من أهم مظاهر الإعلال ويكون بإسقاط حرف أو أكثر من حرف، لأسباب كثيرة مرتبطة في أغلبها بالجانب الصوتي، كالجنوح إلى التخفيف، والهروب من الثقل، والتقاء الساكنين، والهروب من توالي الحروف المتماثلة.

ومن صور الحذف ما يقع في فعل الأمر نحو: "قمْ" و"سِرْ"، و"نَم" والأصل المفترض لهذه الأفعال هو "اقْول" و"اسْيِر" و"انْوَم"، وإذا نظرنا إلى البنى المستعملة وجدنا أنها قد مرت بعدة تحويلات ارتبطت بالجانب الصوتي، ففي الفعل الأول: "اقْوُلْ" تهيَّأ سببٌ صوتي لحصول النقل، فانتقلت ضمة الواو إلى القاف، فصار الفعل: "اقُولْ"، ولم يعد هناك داعٍ لوجود همزة الوصل؛ لأنها يؤتى بها لتمكين النطق بالساكن، فلما صارت القاف متحركة استغني عن الهمزة، فصار الفعل

"قُومْ"، ثم حذفت الواو لسكونها وسكون الميم بعدها[1]، وبذلك اجتمعت ثلاثة قوانين صرفية صوتية أدَّت إلى خروج هذه الأفعال مغيَّرة.

ومن صور الحذف أيضا حذف فاء الفعل المضارع المثال نحو: "يعد" و"يزن" و"يصل"، والأصل فيه: "يوعد" و"يوزن" و"يوصل"، وسبب الحذف صوتي وهو استثقال وقوع الواو بين ياء وكسرة[2]، وكذلك تحذف الواو في المصدر نحو "عِدة" و"زِنة" و"صِلة"، والأصل فيها: "وِعْدة" و"وِوزنة" و"وِصلة"، والحذف راجع إلى استثقال الكسرة على الواو[3]، فلمَّا حذفت الواو انتقلت كسرتها إلى الحرف الساكن الذي بعدها حتى يمكن النطق به.

ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة؛ لأنَّ الغاية هي توضيح العلاقة المطردة بين الأسباب الصوتية وما ينتج عنها من تصريف الكلمة وإخراجها من أصل وضعها المفترض إلى الاستعمال المتحقق في واقع اللغة.

3- أهمية الصوت في ضبط أواخر الكلمات:

تختص ظاهرة الإعراب بمعرفة أحوال أواخر الكلمة، من رفع ونصب وجر وجزم، وهي الحركات أو الصوائت، وتتنوع صور الإعراب فهناك الإعراب الظاهر،

---

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص 349.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب، 52/4-53، والمبرد، المقتضب، 226/1، وابن جني، شرح الملوكي في التصريف، ص 333.

[3] ينظر: الكتاب، سيبويه، 336/4.

والإعراب التقديري الذي يحدث نتيجة لأسباب عديدة يمكن تفسيرها في ضوء علم الأصوات، وظاهرة الحمل على الجوار التي تتسبب في تغيير الحركة الإعرابية نتيجة للانسجام الناتج عن تجاور الحركات المتماثلة، وظاهرة التخلص من التقاء الساكنين، وأمَّا البناء فهو لزوم آخر الكلمة حركة ثابتة، وحالات البناء الثابتة قد تطرأ عليها تغييرات لأسباب صوتية، وسنقوم في هذا الحيز الصغير بتقصي بعض صور ظاهرة الإعراب والبناء التي تتدخل في تحديدها القوانين الصوتية.

3-1- ظاهرة الإعراب التقديري:

الإعراب التقديري هو ما لم تظهر معه الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات، لأسباب صوتية كالتعذر والثقل واشتغال المحل بالحركة المناسبة.

أولا- التعذر: التعذر هو عدم إمكانية ظهور الحركة الإعرابية على الحرف الأخير من الكلمة وهو الألف، ويكون في الاسم المقصور، نحو: "عصا" و"رحى" و"فتى" و"ملهى" و"بشرى"، ويكون في الفعل المضارع المنتهي بألف مد، نحو: "يسعى" و"يشقى" و"يرى"... فعلى الرغم من أنَّ هذه الكلمات تتوارد عليها العوامل المختلفة التي توجب لها الحركات الإعرابية المختلفة إلا أنَّها لا تظهر، والسبب في ذلك راجع إلى تعذر تحريك الألف[1]؛ لأنَّ الألف لا تكون صامتا أبدا، وإنما هي حرف مدٍّ دائما أو صائت طويل، فلما كانت حركة طويلة لم تقبل دخول الحركة.

[1] ينظر: جمال الدين بن مالك شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون، ط1، 1402هـ/1982م، 214/1.

ثانيا- الثقل: يختص الثقل بحرفي العلة الواو والياء في حالتي الإعراب بالجر والضم، ويكون ذلك في الاسم المنقوص، نحو: "جاء القاضي" في حالة الرفع، "ومررت بالقاضي" في حالة الجر، ويكون في الفعل المضارع المنتهي بواو أو ياء، نحو : "يرمي" و"يسمو"، أما الفتحة فتظهر على آخر الكلمة نحو: "رأيت القاضيَ" و"لن يرميَ" ولن يسموَ"، والتفسير الصوتي لصعوبة ظهور الضمة والكسرة على الاسم المنقوص والفعل المضارع المعتل الآخر هو أنَّ الضمة والكسرة ثقيلتان على الواو والياء، لذلك قُدِّر عليهما الإعراب، مع إمكان تكلف النطق بهما، أمَّا الفتحة فظهرت لأنَّها خفيفة يمكن لحرف العلة أن يتحملها[1].

ثالثا- اشتغال المحل بالحركة المناسبة: إنَّ من أسباب الإعراب التقديري الإضافة إلى ياء المتكلم[2]، وهذه الإضافة تؤثر صوتيا على حركة الحرف الأخير من الاسم المضاف إلى الياء فيمتنع ظهورها في الرفع والنصب، فلفظ "كتابي" في قولك: "هذا كتابي" مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء وهي الكسرة، والأصل أن تُنطق "كتابُي" بضم الباء، إلا أنَّ ذلك مستثقل فقلبت الضمة كسرة لتناسب الياء، وكذلك الأمر في قولك: "قرأت كتابِي" فإنَّ الأصل هو أن تنطق بالفتحة "كتابَي"، إلا أنَّ ثقل الانتقال من فتحة

[1] ينظر: أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1417هـ/1996م، ص 249.

[2] ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، 1001/3.

إلى ياء أدى إلى قلبها كسرة، وهكذا انتقل الإعراب من إعراب ظاهر قبل الإضافة إلى ياء المتكلم إلى إعراب تقديري بسبب الإضافة.

3-2- ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين:

التخلص من التقاء ساكنين ظاهرة نحوية تتبني على سبب صوتي، وهو كراهية اجتماع صوتين ساكنين في موضع واحد، وهذا الالتقاء يحصل بين الساكن الأخير والساكن الأول من كلمتين منفصلتين، وإذا كان اجتماع الساكنين في مستوى الكلمة الواحدة يؤدي إلى حذف أحدهما، فإنَّ اجتماعهما في كلمتين يؤدى إلى تحريك أحد الحرفين الساكنين تسهيلا لعملية النطق.

ومن صور التخلص من الساكنين إضافة المثنى إلى الاسم المعرفة، نحو: "رأيت غلامَيِ الرجل"، و"مررت بغلامي الرجل"[1]، فالأصل في الياء السكون، إلا أنها كسرت لاجتماعها مع سكون الراء لسقوط همزة الوصل أثناء النطق.

ومن صور التخلص كسر آخر الفعل المضارع المجزوم إذا تلاه ساكن، كقولك: "لم تضربِ ابْنك"[2]، وقولك: "لم تضربِ الْولد".

4- ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل:

إنَّ الحمل على الجوار المنفصل ظاهرة نحوية تختص بالتوابع (الصفة

[1] ينظر: أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي، دار غريب، القاهرة، 2010م، ص 351.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 353.

والبدل والتوكيد)، كقولهم: "هذا جحرُ ضبٍ خربٍ"[1]، فالأصل في كلمة "خربٍ" أن تأتي مرفوعة لأنها صفة للضب، إلا أنَّها تأثرت بحركة الاسم المجاور لها وهو "صبٍ" فجرَّت تبعا لذلك، والحركة التي يكتسبها اللفظ المجاور ليست حركة إعراب يحدثها عامل لفظي أو معنوي، وإنما هي حركة يستحسنها المتكلم العربي بسبب تجاور صائتين متماثلين.

والتفسير الصوتي المحتمل لهذه الظاهرة هو أنَّ الحركة الإعرابية للكلمة تؤثر في الحركة الإعرابية للكلمة التي تجاورها، فتنجذب إليها لتصير مثلها وتخالف بذلك الأصل الإعرابي الذي يفترض أن تكون عليه، والذي يحدثه فيها العامل النحوي، وهذه الظاهرة ليست قياسية وإنما هي مرتبطة بالسماع، ومن أمثلتها قول الشاعر: "كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المرمَلِ"[2]، فالمرمَل صفة للنسج وكان الأصل أن تأتي منصوبة، غير أنها خالفت الأصل وجاءت مجرورة؛ لأنَّها تأثرت بحركة اللفظ المجاور لها وهو لفظ "العنكبوت".

5- البناء وعلاقته بالصوت:

البناء هو لزوم آخر الكلمة حركة واحدة، وترتبط بعض صور البناء بالأداء الصوتي والجنوح إلى التخفيف أثناء النطق، وسنعرض لبعض الصور لتوضيح ذلك.

[1] ينظر: ابن جني، الخصائص، 220/3.

[2] المرجع نفسه، 221/3.

5-1- بناء الفعل الماضي: الأصل في الفعل الماضي أنه مبنيٌّ على فتح آخره، نحو "كتبَ وخرجَ"، إلا أنَّه يبنى على سكون آخره إذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة نحو: "كتبْنا" و"كتبتُ" و"كتبتِ" و"كتبْنَ" و"كتبْتم" و"كتبْتما" و"كتبْتنَّ"، والسبب الذي أدَّى إلى حذف حركة آخر الفعل صوتي مرتبط بالثقل الناتج عن توالي أربع حركات متماثلة في كلمة واحدة، وذلك أنَّ الفعل والفاعل في مثل هذا الموضع صارا بمنزلة الكلمة الواحدة، والنظام المقطعي للعربية يرفض توالي أربع حركات في مفردة واحدة[1].

ويبنى الفعل الماضي على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة نحو: "كتبُوا"، ومع أننا نستطيع أن ننطق بالفتحة التي في آخر الفعل إلا أنَّ ذلك مستثقل، فبني الفعل على الضم ليتحقق التناسب والانسجام بين الضمة والواو التي بعدها، وهذا طلبا للتخفيف أثناء التكلم.

5-2- بناء الفعل المضارع: يبنى الفعل المضارع في حالتين: الحالة الأولى حين تتصل به نون النسوة، نحو: "يكتبْنَ"، و"لن يكتبْن"، و"لم يكتبْن"، وفي هذه الحالة يبنى الفعل على السكون سواء سبق بعامل نصب أو كان مرفوعا، والسبب الصوتي الذي ترتب عليه هذا التحويل هو إحداث اعتدال في اللفظ من

[1] ينظر: أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط4، 1380هـ/1961م، 79/1.

خلال نطق ساكن يعقبه متحرك، وقد علل الدكتور نبال نبيل سقوط حركة الفعل المضارع بضرورة إحداث نبر صوتي خاص يرتكز على نون النسوة.[1]

وكذلك يبنى الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد، وبما أنَّ نون التوكيد ساكنة سواء كانت ثقيلة أم خفيفة، فإنَّ سكونها كان سببا في بناء الفعل المضارع على الفتح لا على السكون، إذ لو بُني على السكون لأدى ذلك إلى التقاء ساكنين وهذا محال في العربية، وهذا في حال إسناد الفعل إلى الواحد، نحو: "لتكتبَنَّ"، والسبب في اختيار الفتحة يرجع إلى أمرين: السبب الأول هو خفتها أثناء النطق بها، والسبب الثاني هو أمن اللبس مع الفعل المضارع الذي يكون مسندا إلى واو الجماعة المحذوفة، نحو: "لتكتبُنَّ"، والفعل الذي يكون مسندا إلى ياء المخاطبة المحذوفة نحو: "لتكتبِنَّ".

الخاتمة:

وخلاصة القول أنَّ العلاقة بين مستويات اللغة علاقة متداخلة ومترابطة، فالمستوى الصوتي يخدم علمي الصرف والنحو، ويمدُّهما بالتفسيرات العلمية والحسيَّة، وقد تمكَّن النحاة القدامي من الوقوف على الأسباب الصوتية التي كان لها الأثر البالغ في إحداث بعض الظواهر الصرفية والنحوية وتفسيرها تفسيرا علميا.

[1] ينظر: نبال نبيل نزال، التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2004م، ص 185-186.

هذا ونجد من اللغويين المحدثين من قدَّم إضافات علمية تستحق التقدير، فقد ربطوا بين علم الأصوات والصرف تحت مسمَّى علم الصرف الصوتي، وتوصَّلوا إلى نتائج وتفسيرات للعديد من الظواهر اللغوية التي تحدث على مستوى الكلمة ومستوى الجملة، وتثبت التعالق والاستمداد بين مستويات اللغة الصوتية والصرفية والتركيبية.

قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن عصفور الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م.

2- أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط4، 1380هـ/1961م.

3- أبو العباس المبرد، المقتضب، تح: عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، 1415هـ/1994م.

4- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، دط، دتا.

5- أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ/1993م.

6- أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

7- أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط2، 1405هـ/1985م.

8- أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1417هـ/1996م.

9- أحمد كشك، النحو والسياق الصوتي، دار غريب، القاهرة، 2010م.

10- تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1420هـ/2000م.

11- جمال الدين بن مالك، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون، ط1، 1402هـ/1982م.

12- خليل إبراهيم عطية، في البحث الصوتي عند العرب، دار الجاحظ، بغداد، 1983م.

13- رضي الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ/1982م.

14- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1402هـ/1982م.

15- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، 1400هـ/1980م.

16- عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة الحديث، منشورات جامعة مؤتة، ط1، 1413هـ/1993م.

17- عبد المقصود محمد، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، 1427هـ/2006م.

18- كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، دط، 2000م.

19- موفق الدين بن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط1، 1393هـ/1973م.

20- نبال نبيل نزال، (أطروحة دكتوراه)، التفسيرات الصوتية للظواهر النحوية، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2004م.